

تفتت الحيازة وأثره على الأنتاج الزراعى بمراكز محافظة الشرقية
"دراسة فى الجغرافية الزراعية"

إعداد

نهى عاطف أبو الفتوح محمد

معيدة بالقسم

إشراف

أ.م.د/ لىلى حسن أمين الأفندى
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

المرحوم أ.د/ مجدى عبد الحميد السرسى
أستاذ الجغرافيا الاقتصادية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

تفتت الحيازة وأثره على الأنتاج الزراعى بمراكز محافظة الشرقية
"دراسة فى الجغرافية الزراعية"

الملخص

يعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الهامة فى الأقتصاد المصرى، وقد شهد تغيراً كبيراً خلال النصف الأخير من القرن الماضى ، وكان من أبرز هذه التغيرات ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية ، فتعد تفتت الملكية الزراعية قضية هامة وبالغة الخطورة تعاني منها مصر منذ سنوات طويلة ، فعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة لزيادة مساحة الأراضى الزراعية وزيادة الأنتاج الزراعى، تتصاعد خطورة الوضع الحيازى فى مصر بصفة عامة ومحافظة الشرقية بصفة خاصة بإعتبارها ثانى محافظات الجمهورية من حيث المساحة المنزرعة ، والتمادى فى تفتت الحيازات الزراعية يؤدى فى النهاية إلى الإضرار بالإقتصاد القومى عامة والزراعة خاصة .

وقد ساهم فى بروز هذه المشكلة زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الضغط على الأراضى الزراعية ، بالإضافة إلى قوانين الإصلاح الزراعى التى عملت على وضع حد أقصى لملكية الأراضى الزراعية، ويضاف ألى ذلك أنتقال ملكية الأراضى الزراعية من خلال الإرث ، ونتيجة لهذه العوامل إنخفض متوسط الحيازات الزراعية .

The fragmentation of tenure and the impact on agricultural production in districts
Sharkia Governorate
" study in agriculture geographic"

Abstract

The agricultural sector is one of the important sectors in the Egyptian economy. It has witnessed a great change during the last half of the last century. The most prominent of these changes is the phenomenon of fragmentation of agricultural holdings. The fragmentation of agricultural property is an important and very serious issue that Egypt has suffered for many years. The increase in the area of agricultural land and the increase in agricultural production, the seriousness of the status of holdings in the general and the eastern province of Sharkia in particular as the second governorates of the country in terms of cultivated area, and the continuation of the fragmentation of agricultural holdings leads ultimately to damage to General national economy, especially agriculture.

This problem has contributed to the increase in the population, thus increasing the pressure on arable land, in addition to the agricultural reform laws that have put an end to the ownership of agricultural land. In addition, the transfer of agricultural land through inheritance has been reduced.

مقدمة :

تعرف الحيازة الزراعية بأنها مساحة من الأرض مهما كان حجمها وعدد القطع المكونة لها وتستغل كلها أو جزء منها فى الزراعة، وتدار مالياً و إدارياً بإدارة واحدة بمعرفة الحائز سواء بطريقة الملك أو الإيجار أو كليهما معاً وذلك على مستوى القرية أو المركز أو المحافظة ، وقد تكون الحيازة لشخص أو شركة أو هيئة

أو مؤسسة أو حكومة وقد تكون ملكاً أو إيجاراً أو مشاركة ، وتكون هذه الحيازة هي الوحدة الاقتصادية لاستغلال الأراضي الزراعية ، كما تعد أساس وحدة العد بالتعداد الزراعي⁽¹⁾ .

وتعكس الحيازة الزراعية طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض ، وتؤثر بشكل مباشر فى تحديد متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية، كما تؤثر على طبيعة أنماط الاستغلال الزراعي للأرض، فلذلك تنال الحيازات الزراعية أهمية كبيرة لدى الحكومات .

وتهدف الدراسة إلى القاء الضوء على التغيرات التى طرأت على الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية ، وتنحصر مشكلة الدراسة فى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية للاستخدامات الزراعية وغير الزراعية ، وفى وجود زيادة سكانية مضطربة بمعدلات تفوق الزيادة فى مساحة الأراضي نتج عنه انخفاض متوسط الحيازة الزراعية من 4,5 فدان عام 1960 إلى 1,5 فدان عام 2010⁽²⁾ (وتوقفت الطالبة عند عام 2010 لان اخر تعداد زراعى متاح بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى) ، وفى ظل عملية التوريث وتحرر العلاقة بين المالك والمستاجر وإنخفاض العائد الأقتصادي من الزراعة نتيجة قيام الحكومة بتحديد أسعار الحاصلات الزراعية مما دفع الكثير من الملاك التخلص من حيازتهم وتأجيرها للغير، وحررت الزراعة المصرية من سيطرة المستأجرين بينما كان له مردود على متوسط الحيازة الزراعية بالنقصان . ترتب على ذلك صعوبة استخدام وتطبيق الميكنة الزراعية فى الإنتاج مما ترتب عليه إنخفاض الإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى لمعظم المحاصيل الزراعية، مما يؤثر على الخل للمزارعين بصفة خاصة والإقتصاد المصرى بصفة عامة. وتفتت الملكية هو نتيجة لتوريث الأراضي الزراعية ، منذ تاريخ طويل قبل ثورة 23 يوليو 1952م كانت الأقطاعات بالآلاف الأقدنة ، وعندما جاء قانون الإصلاح الزراعي قسم الأراضي والأقطاعات بين الفلاحين ليحرر الفلاح من العبودية ويصبح مالكا لعدد من الأقدنة يقوم بزراعتها ، ونظراً للعادات القديمة للفلاح فى أهمية إنجاب عدداً كبيراً من الأبناء اعتقاداً منه بأن كثرة الأولاد عزوة ومعاونة له فى الزراعة ، ولكن بعد وفاة الجيل الاول الذى استفاد بقانون الإصلاح الزراعي بدأ توزيعها على الإبناء مما أدى الى تفتت الحيازات الزراعية فى ظل عملية التوريث.

موقع منطقة الدراسة

- الموقع الفلكى :

تقع محافظة الشرقية فلكياً فيما بين دائرتى عرض 30'17"43 ° ، 34'9"31 شمالاً وتتنحصر بين خطى طول 31'14"49 ° ، 10'11"32 ° شرقاً كما بالشكل (1) فتشغل بذلك حوالى درجة واحدة من درجات العرض وأخرى من درجات الطول ، وتتمثل أهمية الموقع الفلكى فى كونه يحدد الخصائص المناخية السائدة فى المنطقة خصوصاً دوائر العرض وبالتالي نوع المحاصيل التى يمكن زراعتها⁽³⁾ ، فالموقع الفلكى لمحافظة الشرقية فى دائرة العرض واحدة أدى إلى التباين البسيط فى الظروف المناخية بين أنحاء المحافظة مما جعلها ملائمة لنمو وإنتاج كافة المحاصيل الزراعية مثل (القمح، الشعير، البرسيم، الذرة.....).

- الموقع الجغرافى :

تقع محافظة الشرقية شرق للدلتا، ومن ثم فهي احدى محافظات الوجه البحرى يحدها من الشمال بحيرة المنزلة ومحافظة بورسعيد ومن الشمال الشرقى والشرق محافظتا الإسماعيلية والسويس ، ومن الجنوب

(1) محمد حلمى جعفر، " توصيف الحيازة الزراعية كعنصر من إطار النمط العام للزراعة المصرية" ، المجلة الجغرافية ، العدد13، القاهرة، 1981م ، ص45-46

(2) وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الأقتصادية، التعداد الزراعي لمحافظة الشرقية سنوات مختلفة، والنسب من حساب الطالبه

(3) على أحمد هارون ، جغرافية الزراعية ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص88

الشرقى والجنوب محافظة القليوبية ومن الجنوب الغربى والغرب والشمال الغربى محافظة الدقهلية. الموقع الجغرافى لمحافظة الشرقية جعلها المعبر الذى يربط بين محافظات القناة وشبه جزيرة سيناء بشرق ووسط وغرب الدلتا ، لذلك فهى بمثابة عقدة المواصلات فى شرق الدلتا كما أن قرب المحافظة من إقليم القاهرة الكبرى ، كان له الأثر الاكبر فى توجية الخريطة الزراعية للمحافظة لخدمة هذه المحافظات ، كما تقع محافظة الشرقية ضمن إقليم القناة التخطيطى وهو أحد أقاليم مصر التخطيطية و الذى يضم محافظات (بورسعيد- الاسماعيلية - السويس- الشرقية - شمال سيناء - جنوب سيناء).

أما من حيث الشكل فتأخذ الحدود الإدارية لمحافظة الشرقية الشكل الطولى أقرب ما يكون إلى شكل مستطيل غير منتظم الحدود وتأخذ الإتجاه الشمالى الشرقى الجنوبى الغربى، وتمتد بطول 118 كم بداية من الحدود الشمالية لناحية صان الحجر البحرية بمركز الحسينية ، إلى سكن عزبة رشاد الواقعة على الحدود الادارية لناحية المنير بمركز مشتول السوق والمشاركة مع حدود مركز الخانكة بمحافظة القليوبية جنوبا . ويبلغ أقصى عرض لها 74 كم ، بداية من الحدود الشرقية لناحية الصالحية الاحرار بمركز الحسينية والمشاركة مع حدود محافظة الإسماعيلية شرقاً حيث الهامش الصحراوى ، ونهاية بالحدود الإدارية لناحية حصة الرهبان بالقرب من عزبة جوهر مركز ديرب نجم ، والمشاركة مع محافظة الدقهلية غرباً، ويقدر معامل الشكل بمحافظة الشرقية بنحو $1,59^{(1)}$.

تبلغ المساحة الكلية لمحافظة الشرقية 4911 كم² أى حوالى 1213535 فدان، فهى بذلك تمثل حوالى 0,5% من إجمالى مساحة الجمهورية. وحوالى 6,2% من إجمالى مساحة إقليم القناة التخطيطى البالغ حوالى 79.2 ألف كيلومتر مربع⁽²⁾. فتحتل محافظة الشرقية المرتبة الثالثة من حيث المساحة بين محافظات الدلتا بعد محافظة البحيرة والإسماعيلية جدول(1) وشكل (3) ويرجع اتساع مساحة محافظة الشرقية الى موقعها الهامشى فى شرق الدلتا مما جعلها تتمتع بظهير صحراوى، كما انها تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة المنزرعة بعد محافظة البحيرة شكل (2).

تضم محافظة الشرقية جدول (2) من الناحية الادارية 13 مركزاً ادارياً، 17 مدينة يمثل 13 منها عواصم إدارية لهذه المراكز وأربعة لهم صفة المدينة الإدارية وهما (مدينة القنايات- القرين- صان الحجر القبيلية- منشأة أبو عمر)، كما تحتوى المحافظة على 105 وحدة محلية و 404 قرية و 3900 كفر ونجع وعزبة⁽³⁾ .

(1) طول المحور الأكبر للشكل (أقصى طول)

معامل الشكل =

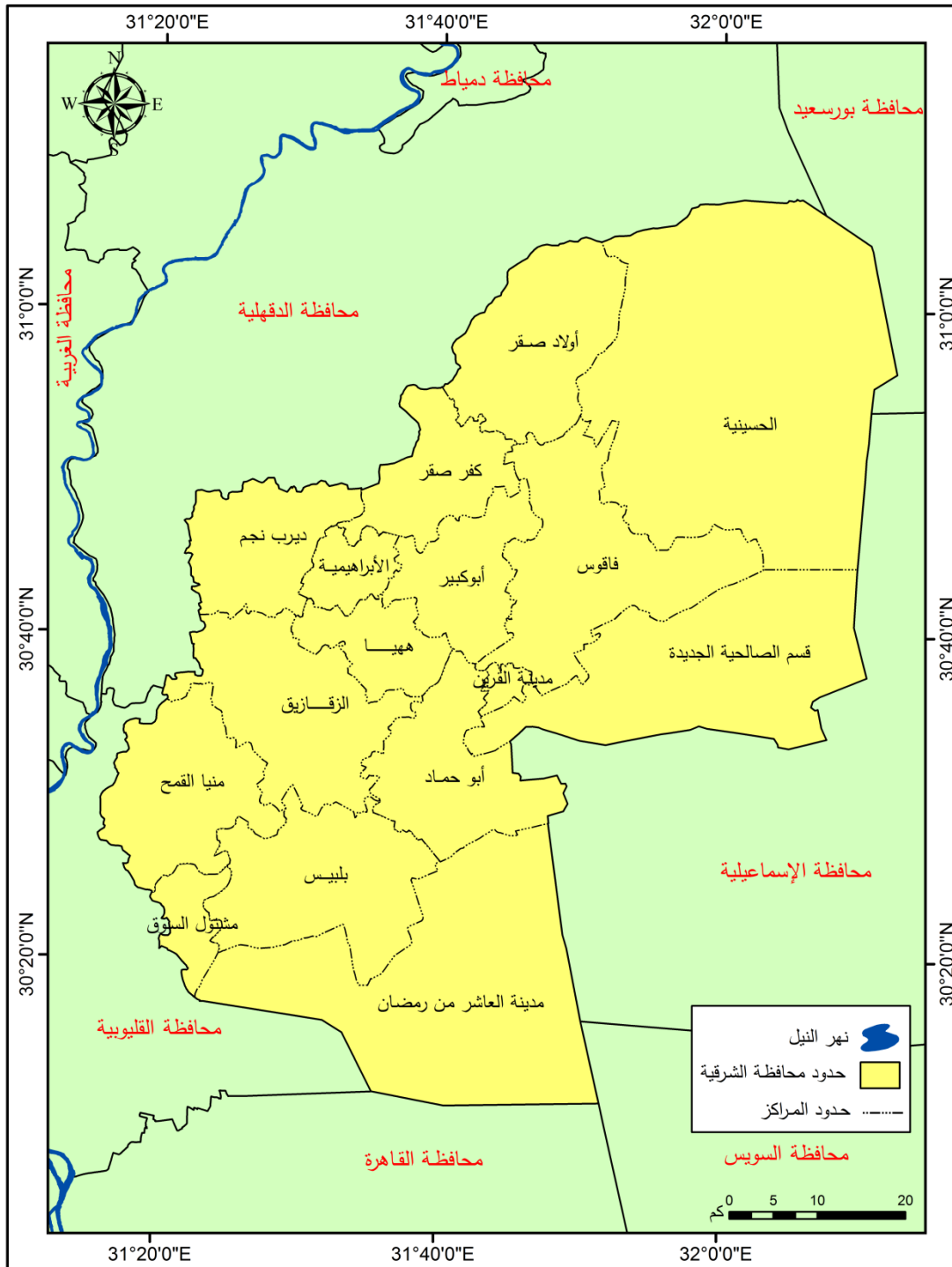
طول المحور الأصغر للشكل (أقصى عرض)

*إذا كان الناتج أقرب إلى الواحد دل ذلك على الشكل الدائرى (أندماج الشكل)، وكلما زاد عن الواحد دل ذلك على (عدم أندماج الشكل) المصدر:صلاح معروف عبده ، التربة وتأثيرها على بعض أنماط الاستغلال البشرى فى محافظة دمياط، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق- فرع بنها، 1994، ص2 .

(2) إيمان أحمد على شلضم، سكان إقليم القناة التخطيطى (1976-2006) دراسة ديموجرافية، رساله دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب جامعة طنطا ، 2012، صدر، ت

(3) وزارة التنمية المحلية، بيان الوحدات المحلية بمحافظة الشرقية، 2014 بيانات غير منشورة .

شكل(1) الحدود الإدارية لمحافظة الشرقية



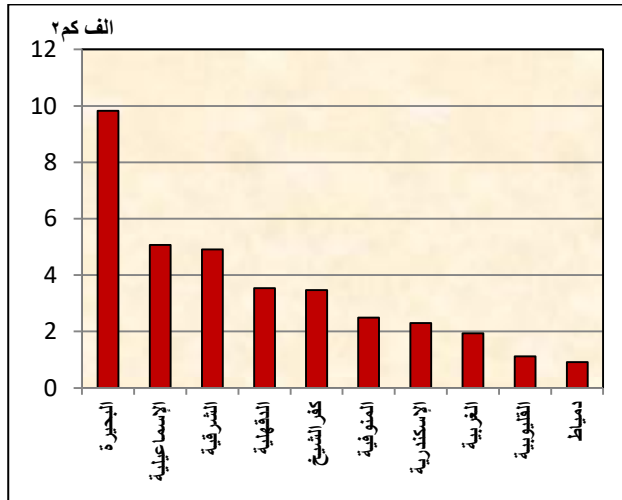
للحدود الإدارية لمصر عام 2009م ، إدارة نظم المعلومات الجغرافية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة file shape من عمل الطالبة إعتدماً على والاحصاء.

جدول (1) جملة المساحة الكلية والمساحة المنزرعة لمحافظة الدلتا

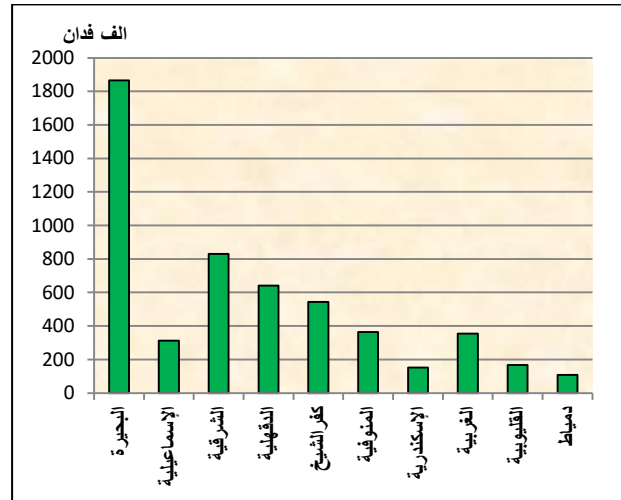
المحافظات	المساحة الكلية (كم ²)*	المساحة الكلية (بالفدان)	من جملة محافظات الدلتا	المساحة المنزرعة بالفدان**2014	المساحة المنزرعة إلى المساحة الكلية %
البحيرة	9826	2428058.64	27.6	1864835	76.8
الإسماعيلية	5067.97	1252323.26	14.2	311739	24.9
الشرقية	4911	1213535.11	13.8	829586	68.4
الدقهلية	3538.23	874316.09	9.9	640959	73.3
كفر الشيخ	3466.69	856638.17	9.7	543254	63.4
المنوفية	2499	617516.64	7.0	364024	58.9
الإسكندرية	2300	568342.65	6.5	152768	26.9
الغربية	1941.23	479688.61	5.5	354744	74
القليوبية	1124.28	277815.77	3.2	166919	60.1
دمياط	910.26	224930.25	2.6	107157	47.6
الإجمالى	35585	8793249.22	100	5335985	60.7

المصدر: الجدول من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات

* مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف المحافظات بالمعلومات 2010
** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات المساحات المحصولية والانتاج



شكل (2) يوضح إجمالى المساحة الكلية



شكل (3) يوضح المساحة المنزرعة

يبلغ عدد سكان المحافظة 5354041 نسمة طبقاً لتعداد السكان عام 2006⁽¹⁾، بلغت نسبة سكان الريف حوالى 76.9% من جملة سكان المحافظة. فى حين بلغت نسبة سكان الحضر 23.1% من جملة سكان المحافظة فى حين تبلغ المساحة المنزرعة للمحافظة 808432 فدان فكان متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة 0,151 فدان/ نسمة وقد وصل عدد سكان المحافظة التقديرى عام 2014م إلى حوالى

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان لعام 2006، محافظة الشرقية، مايو 2008

6327562 نسمة⁽²⁾ فى حين تبلغ المساحة المنزرعة 829586 فلاحظ أن متوسط نصيب الفرد قل عن قبل لى يصل الى 0,130 فدان/ نسمة.

جدول (2) مساحة مراكز محافظة الشرقية* وعدد النواحي والتوابع بها**

إجمالي العزب والنجوع والكفور	القرى التوابع		الوحدات المحلية والقروية		عدد المدن	عدد البلدات	بقرى	المساحة		المراكز
	العدد	%	العدد	%				كم ²	%	
400	6.4	26	7.6	8	2	0	4	8.5	415.26	أبوحماد
233	5.0	20	6.7	7	1	0	9	3.9	190	أبو كبير
106	3.7	15	2.9	3	1	0	13	1.7	85.41	الأبراهيمية
721	7.9	32	8.6	9	3	0	1	31.7	1558.68	الحسينية
340	15.3	62	12.4	13	2	2	5	7	343.69	الزقازيق
219	3.0	12	5.7	6	1	0	7	5.3	257.72	اولاد صقر
390	10.1	41	8.6	9	1	0	2	15.1	742.52	بليبيس
169	9.2	37	6.7	7	1	0	8	4.4	217.74	دير بنجم
688	7.7	31	15.2	16	1	0	3	8.8	432.85	فاقوس
173	5.9	24	5.7	6	1	0	10	3.6	176.83	كفر صقر
67	2.5	10	3.8	4	1	0	12	1.8	87.54	مشتول السوق
245	17.6	71	10.5	11	1	0	6	5.8	285.38	منيا القمح
149	5.7	23	5.7	6	1	0	11	2.4	117.38	ههيا
3900	100	404	100	105	17	2	-	100	4911	الإجمالي

المصدر: الجدول من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات

*مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف المحافظات بالمعلومات 2010
** وزارة التنمية المحلية، بيان الوحدات المحلية بمحافظة الشرقية، 2014 بيانات غير منشور

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- لم يسبق دراسة حيازة الأراضي الزراعية على مستوى محافظة الشرقية ، على الرغم من أنها تحتاج دراسة تفصيلية ترصد التطورات والتغيرات التى طرأت عليها .
- 2- جذب هذا الموضوع الانتباه إليه فى الفترة الأخيرة ، وخصوصاً فى ظل التعديل الجديد لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وأثار هذا القانون من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على السكان الزراعيين.
- 3- تغير حيازة الأراضي الزراعية من الموضوعات الحيوية والهامة فى جغرافية الزراعة لتأثير أنماطها وخصائصها على مساحة المحاصيل ومتوسط إنتاجيتها.
- 4- إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بمطقة الدراسة من الجهات المختصة (وزارة الزراعة ومديرية الزراعة)
- 5- كما تعد الزراعة مورداً اقتصادياً هاماً، وتعتبر مصدر أساسى من مصادر الدخل القومى فى ظل صعوبة توافر المواد الغذائية اللازمة للسكان وخاصة مع الزيادة الكبيرة فى عدد السكان حيث تعد المحافظة من اكبر المحافظات فى إنتاج القمح والذى يعد الغذاء الرئيسى لدى الشعب

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، إصدار سبتمبر 2014

أهداف البحث:

- 1- رصد التغيرات التى طرأت على الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية خلال الفترة من 1960-2010.
- 2- التعرف على الأسباب التى أدت لتفتت الحيازة الزراعية و الآثار السلبية المترتبة عليها.
- 3- التعرف على مراحل تطور الحيازة الزراعية ،لان الوضع الراهن ماهو إلا انعكاس لأوضاع الحيازة فى فترات سابقة
- 4- دراسة أعداد ومساحة الحيازة الزراعية على مستوى مراكز المحافظة.
- 5- إلقاء الضوء على أهم الانعكاسات الزراعية لمجموعة القوانين المختلفة الخاصة بالحيازة الزراعية.
- 6- وضع بعض المقترحات والحلول التى تساهم فى حل تلك المشكلة .

مناهج وأساليب الدراسة:

- أعتمدت الطالبة خلال دراسة الموضوع على مجموعة من المناهج والمداخل البحثية ، وقد تمثلت هذه المناهج والمداخل فى الآتى:
- المدخل التاريخى :ويستخدم لدراسة التطور التاريخى لحيازة الأراضى الزراعية خلال فترة الدراسة.
 - المنهج الوصفي Descriptive Method : والذي يعد أحد المناهج المستخدمة فى التعرف على خصائص وسمات الظاهرة (خير ، 2000 ، 196) .
 - المنهج الأقليمى: يستخدم هذا المنهج للتعرف على الأختلافات المكانية لخصائص الحيازة، وتباينها المكانى داخل منطقة الدراسة.
 - الأسلوب الإحصائى الرياضى: يستخدم هذا الاسلوب فى تحليل البيانات المتاحة بإستخدام بعض المعادلات الاحصائية.
 - الأسلوب الكارتوجرافى: يتمثل فى الخرائط والأشكال البيانية بإستخدام برنامج Excel لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات، وبرنامج ARC GIS 10.3 .
- وفيما يلى عرض لعدد من النقاط البحثية التى توضح مشكلة تفتت الأرض الزراعية وأثرها على الإنتاج الزراعى :

- ☒ أولاً : تطور متوسط الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية.
- ☒ ثانياً : مقارنة المتوسط الحيازى على مستوى مراكز محافظة الشرقية لعامى 2010/1961.
- ☒ ثالثاً : مقارنة عدد ومساحة الحيازات حسب الفئات الحيازية بمحافظة الشرقية.
- ☒ رابعاً : مشكلة التفتت الحيازى بمحافظة الشرقية.
- ☒ خامساً : تتعلق بأسباب مشكلة التفتت الحيازى.
- ☒ الخاتمة : نتائج و توصيات الدراسة.

أولاً: تطور متوسط الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية:

يعتبر متوسط الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية مؤشراً يدل على مدى التغير فى هيكل الحيازة ومساحتها فيتضح من خلال الجدول (3) والشكل (4) إنخفاض مساحة الوحدة الحيازية على مستوى محافظة الشرقية حيث سجلت فى عام 1960م نحو 4.5 فدان/حائز، ثم إنخفضت إلى 2.4 فدان/حائز فى عامى 1982 و1990م ويرجع ذلك نتيجة إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى التى مزقت الحيازات الكبيرة إلى قطع صغيرة من أجل المساواة بين الفلاحين، بالإضافة إلى زيادة السكان وإعادة توزيع الحيازات طبقاً لقوانين الميراث . يضاف لذلك حب تملك الأرض حتى بعد ارتفاع أسعارها نتيجة للزحف العمرانى عليها مما أدى إلى تناقص المساحة المنزرعة والتي لم يواكبها توسع زراعى أفقى مما كان له أثر كبير على إنخفاض متوسط مساحة الحيازات الزراعية، ثم استمر متوسط الوحدة الحيازية فى الإنخفاض حتى بلغت 1.9 فدان/ حائز فى عام 2000م ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للقانون الجديد رقم 96 لسنة 1992م الذى حدد إنتهاء العلاقة الإيجارية بين

المالك والمستأجر بآنتهاء السنة الزراعية 1997/1996⁽¹⁾ مما دفع الكثير من الملاك التخلص من حيازتهم وتأجيرها للغير. حررت الزراعة المصرية من سيطرة المستأجرين مما كان له مردود على متوسط الحيازة الزراعية بالنقصان وإنخفاض العائد الأقتصادي من الزراعة نتيجة قيام الحكومة بتحديد أسعار الحاصلات الزراعية ، حتى وصلت مساحة الوحدة الحيازية إلى 1.6 فدان/حائز فى عام 2010م ، وأخيراً سجل متوسط الوحدة الحيازية نحو 1.5 فدان/ حائز فى عام 2014م.

وبدراسة متوسط الإنخفاض السنوى حيث تمثل أعلى متوسط إنخفاض خلال السنة الزراعية 1982/1981 فقد بلغ 57,7 سهم/حائز سنوياً. بينما تمثل أقل متوسط إنخفاض خلال عام 2014م حيث بلغ 11,5 سهم/حائز سنوياً . كما بلغ المدى بين أعلى وأدنى إنخفاض حوالى 46,2 سهم /حائز .

جدول(3) تطور متوسط الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية فى الفترة من عام(1961-2014)

متوسط الإنخفاض سنوياً بالسهم	متوسط الحيازة سهم/حائز	متوسط الحيازة فدان/حائز	المساحة بالفدان	عدد الحيازات	السنة الزراعية
-	2595	4.5	674915	151006	1961/1960
57.7	1382.4	2.4	693570	287481	1982/1981
0	1382.4	2.4	864996	355262	1990/1989
28.8	1094.4	1.9	919868	490365	2000/1999
17.3	921.6	1.6	952118	588033	2010/2009
11.5	864	1.5	725650	490483	*2014

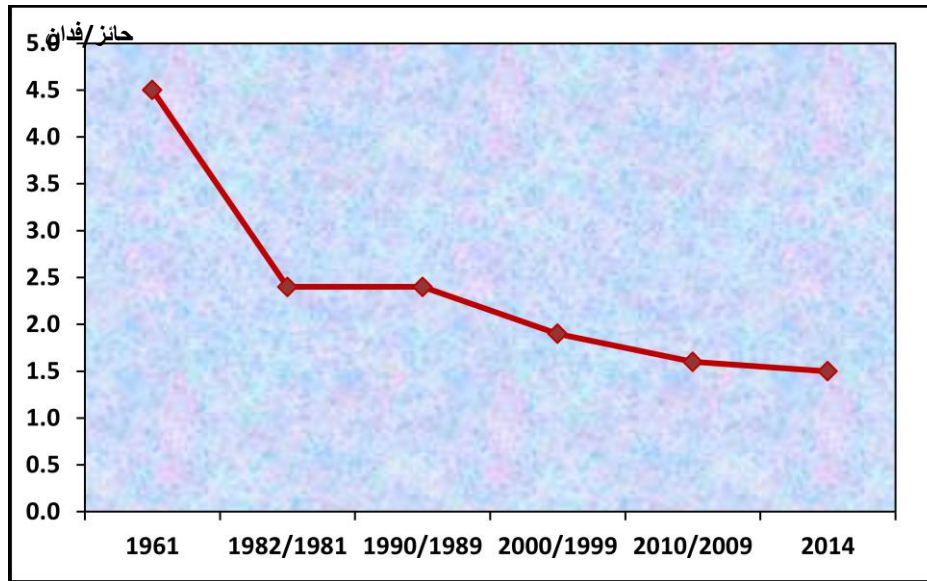
المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعى لمحافظة الشرقية سنوات مختلفة، والنسب من حساب الطالب.

*مديرية الزراعة بالشرقية ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة ، تقدير عام 2014 .

ملحوظة: تعذر إجراء التعداد الزراعى فى السبعينيات نظراً لظروف حرب 1973م التى كانت تمر

بها البلاد .

متوسط الحيازة = المساحة بالفدان / عدد الحيازات .



⁽¹⁾ <http://kenanaonline.com/users/lawing/posts/297809>

المصدر: من عمل الطالبة أعتامدا على بيانات الجدول (3)
شكل (4) تطور متوسط الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية فى الفترة من عام 1961 حتى 2014
ثانياً: متوسط الحيازة على مستوى مراكز محافظة الشرقية لعامى 2010/1960

تنسم الحيازة الزراعية فى مصر بوجة عام ; ومنها محافظة الشرقية بتفتتها عاماً بعد آخر فيتضح من بيانات الجدول (4) والشكلين (5)،(6) أنه قد تضاعف عدد الحائزين للأراضى الزراعية بمحافظة الشرقية خلال (50 عام) فقد زادت عدد الحائزين عام 2010م عن عام 1960م بمقدار 437 ألف حائز أى بنسبة تغير تصل إلى 289,4% أى أنها تضاعفت 4 مرات خلال هذه الفترة ، فى حين نجد أن مساحة ما يحوزون من أراضى زراعية سواء عن طرق الملك أو الإيجار أو المشاركة قد زادت خلال نفس الفترة تقدر بنحو 277 ألف فدان بنسبة تغير تصل لنحو 41% ، ويرجع السبب فى زيادة عدد الحائزين نتيجة لزيادة عدد السكان بمنطقة الدراسة⁽¹⁾ فقد زاد عدد السكان خلال تلك الفترة بحوالى 3916846 نسمة⁽²⁾ أى أن عدد السكان تضاعف 3مرات خلال تلك الفترة ، فى حين أن المساحة المنزرعة قد زادت بمقدار 216,6 ألف فدان⁽¹⁾ . فجد ان هناك خلل وعدم توازن بين زيادة عدد سكان منطقة الدراسة وبين زيادة مساحة الأرض الزراعية، فقد أدت هذه الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وضغطهم على الأرض الزراعية إلى تفتت الحيازة الزراعية خاصة ان مساحة الأرض الزراعية لا تزيد بنفس المعدل الذى يزيد به عدد السكان مما يؤدي إلى تناقص متوسط الحيازة الزراعية كانعكاس مباشر نتيجة لزيادة عدد الحائزين ومن المتوقع أستمرار هذا التناقص مستقبلاً نتيجة لأستمرار زيادة السكان.

جدول (4) عدد الحائزين ومساحة الحيازة الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية لعامى 1960-2010

متوسط الحيازة عام 2010 من عام 1960 %	متوسط الحيازة	جملة الحيازات 2010				متوسط الحيازة	جملة الحيازات 1960			التعداد الزراعى	البيان
		%	المساحة بالفدان	%	عدد الحائزين		%	المساحة بالفدان	عدد الحائزين		
33,3	1.1	7.7	72839	11.2	65595	3.3	10.1	68466	13.9	20983	الزقازيق
33,3	1.4	8.5	81324	9.9	57929	4.2	8.6	57877	9	13628	أبوحماد
23,7	0.9	4.5	42805	8.1	47830	3.8	7	47245	8.2	12385	أبو كبير
57,7	5	33.9	322867	11.1	65112	8.7	13.4	90414	6.9	10441	الحسينية
26,9	1.4	9.1	87017	10.3	60554	5.2	12.3	82689	10.6	15977	بلبيس
33,3	1.1	4.9	47106	7.0	41311	3.3	6.7	45493	9	13635	دير بنجم

(1) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة ، التفتت الزراعى وأثره على الأنتاج الزراعى ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة 1974-1990 ، الدورة الثانية 1975-1976، المجلد الأول ، الطبعة الثانية 1990، ص32

(2) قد بلغ عدد سكان محافظة الشرقية عام 1960م (819798 نسمة) فى حين بلغ عدد السكان فى عام 2010م (5736644 نسمة) المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج النهائية لسكان محافظة الشرقية ، عام 1960

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الأحصائى السنوى ، إصدار سبتمبر 2010 .

(1) فى حين بلغت مساحة الأرض المنزرعة عام 1960م (615209 فدان) وفى عام 2010م (831831 فدان)

1961 الجزء الأول القسم الثانى، القاهرة 1967م ، ص11/المصدر: وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى للسنة الزراعية 1960

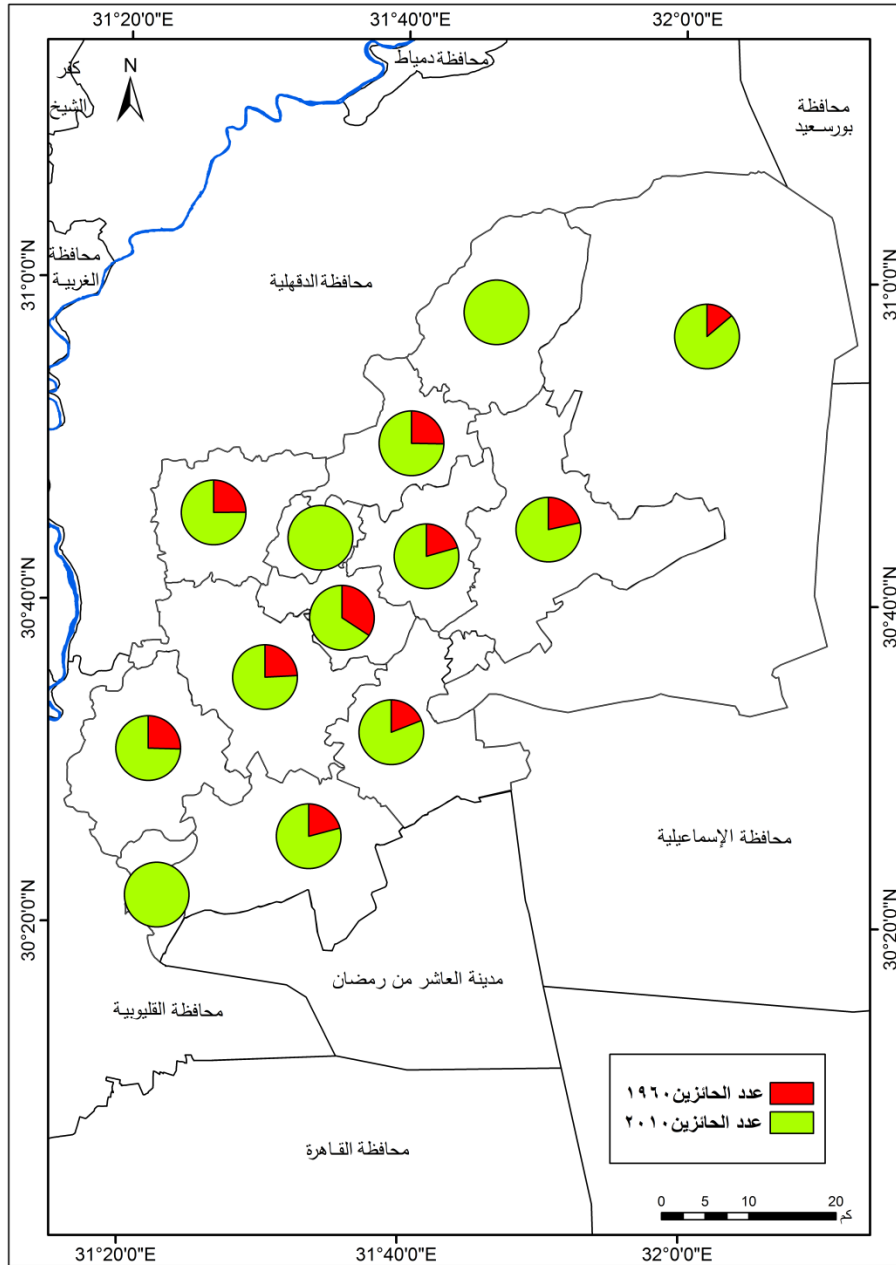
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المساحة المحصولية والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 2010م، إصدار نوفمبر 2011

28	1.4	9.6	91181	11.1	65151	5	13.3	89613	11.8	17893	فاقوس
14,9	1.3	3.9	37384	4.8	27938	8.7	12.2	82537	6.3	9459	كفر صقر
33,3	1.0	6.4	61133	10.7	62712	3	9.4	63756	14.2	21403	منيا القمح
29	0.9	2.7	25580	5.0	29182	3.1	6.9	46825	10.1	15202	ههيا
-	0.8	1.9	18273	4.0	23320	-	-	-	-	-	مشتول السوق
-	0.9	1.9	17848	3.3	19178	-	-	-	-	-	الابراهيمية
-	2.1	4.9	46761	3.8	22221	-	-	-	-	-	اولاد صقر
35,6	1.6	100	952124	100	588033	4.5	100	674915	100	151006	أجمالى المحافظة

المصدر: التعداد الزراعى لمحافظة الشرقية لعامى (1960)، (2010/2009)، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والنسب من حساب الطالبة. - مراكز لم تظهر إلا فى تعداد الزراعى عام 1990/1989 م.

كما يتضح من خلال والشكلين (5)، (6) ما يلى:

- ▶ أن متوسط الحيازة فى عام 2010م يمثل حوالى 35.6% من متوسط الحيازة عام 1960م.
- ▶ كما يعد مركزى كفر صقر و أبوكبير من أكثر المراكز إنخفاضاً فى متوسط الحيازة الزراعية بين عامى 2010و1960 فقد بلغ نسبة متوسط الإنخفاض بهما 23.7-14.9 على التوالى .
- ▶ بينما سجل أعلى متوسط حيازة بين عامى 2010و1960 بمركز الحسينية حيث بلغ 57.5%.
- ▶ فى حين نجد أن أعلى متوسط حيازة عام 1960م كان بمركز الحسينية وكفر صقر (8.7 فدان/حائز) ، بينما نجد أن أعلى متوسط حيازة عام 2010م كان بمركز أولاد صقر (2.1 فدان/حائز).
- ▶ فى حين سجل أدنى متوسط حيازة عام 1960م بمركز منيا القمح (3 فدان/حائز) ، بينما نجد أدنى متوسط حيازة عام 2010م كان بمركز مشتول السوق بحوالى (0.8 فدان/حائز) .
- ▶ المدى بين أعلى متوسط حيازة عامى 1960و2010 قد بلغ (6.6 فدان/حائز) ، والمدى بين أدنى متوسط حيازة عامى 1960و2010 قد بلغ (2.2 فدان/حائز).
- ▶ سجل مركز منيا القمح أعلى المراكز من حيث عدد الحائزين عام 1960م بنسبة 14.2% من أجمالى عدد الحيازات بمحافظة الشرقية، بينما سجل مركز الزقازيق أعلى المراكز من حيث عدد الحائزين عام 2010م بنسبة 11.2% من أجمالى عدد الحيازات .
- ▶ يحتل مركز الحسينية أعلى المراكز من حيث مساحة الحيازات فى العام 1960 بنسبة 13.4% وعام 2010 بنسبة 33.9% من أجمالى مساحة الحيازات بمنطقة الدراسة .



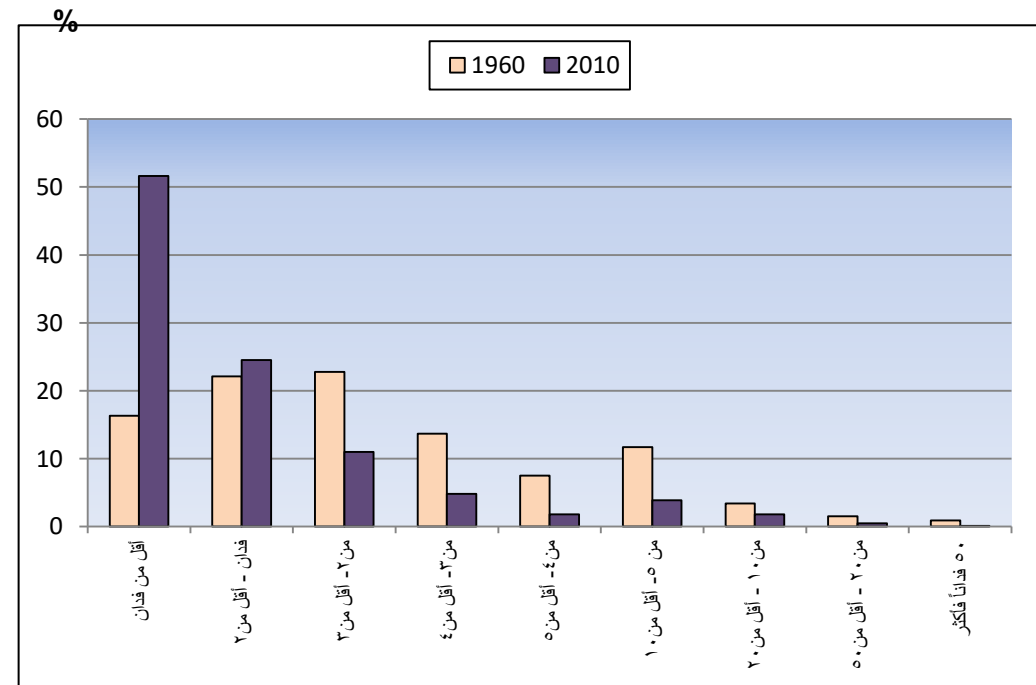
من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات جدول (4)
شكل (5) توزيع أعداد الحائزين بمراكز بمحافظة الشرقية عامي 1960-2010

ثالثاً: مقارنة الفئات الحيازية بمنطقة الدراسة لعامى 1960-2010:

جدول (5) عدد و المساحة حسب الفئات الحيازات الزراعية بمحافظة الشرقية عامى 1960-2010م

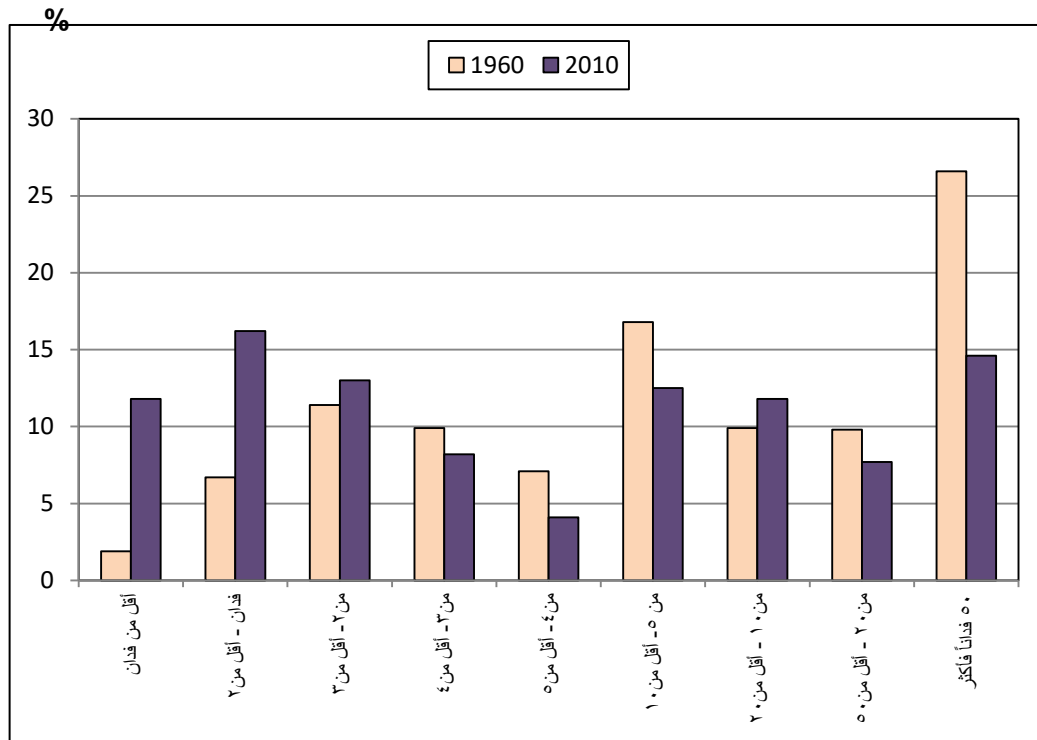
متوسط الحيازة	جملة الحيازات 2010				متوسط الحيازة	جملة الحيازات 1960				الفئات الحيازية
	%	المساحة بالفدان	%	عدد الحيازات		%	المساحة بالفدان	%	عدد الحيازات	
0.4	11.8	112509	51.6	262285	0.5	1.9	12708	16.3	24657	أقل من فدان
1.2	16.2	154478	24.5	124563	1.3	6.7	44920	22.1	33306	فدان - أقل من 2
2.2	13	123961	11	56028	2.2	11.4	77141	22.8	34480	من 2- أقل من 3
3.2	8.2	78223	4.8	24537	3.2	9.9	66610	13.7	20727	من 3- أقل من 4
4.2	4.1	38985	1.8	9311	4.2	7.1	48131	7.5	11393	من 4- أقل من 5
1.1	53.4	508156	93.7	476724	2.0	37.0	249510	82.5	124563	جملة أقل من 5 فداناً
6	12.5	118553	3.9	19641	6.4	16.8	113177	11.7	17739	من 5- أقل من 10
12.3	11.8	112694	1.8	9159	13.0	9.9	67017	3.4	5150	من 10 - أقل من 20
26.7	7.7	73479	0.5	2749	29.1	9.8	65975	1.5	2264	من 20 - أقل من 50
317.2	14.6	139234	0.1	439	138.9	26.6	179236	0.9	1290	50 فداناً فأكثر
1.9	100	952116	100	508712	4.5	100	674915	100	151006	الاجملى

المصدر: التعداد الزراعى لمحافظة الشرقية لعامين (1960)(2009/2010) ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والنسب من حساب الطالبة.



من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات جدول (5)
شكل (7) نسبة عدد الحيازات حسب الفئات الحيازية بمحافظة الشرقية عامى 1960-

2010



من عمل الطالبة اعتماداً على بيانات جدول (5)

شكل (8) نسبة مساحة الحيازات حسب الفئات الحيازية بمحافظة الشرقية عامي 1960-2010

- ومن دراسة الجدول (3) ، والشكلين (4)،(5) يتضح الفرق بين عامي 1960 و2010 فيما يلي:
- ▶ نجد أن معظم الحيازات الزراعية التي تقل في متوسط مساحتها عن خمسة أفدنة وهو الحد الأقتصادي الأمثل تبلغ نحو 93,7% من جملة عدد الحيازات في منطقة الدراسة عام 2010م، في حين كانت تمثل نحو 82,5% من جملة عدد الحيازات عام 1960م ، مما يدل على مدى التفتت الشديد في الحيازات الزراعية خلال تلك الفترة نتيجة للزيادة في عدد سكان المحافظة وبالتالي زيادة عدد الحائزين في مقابل نقص مساحة الزمام المزروع نتيجة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .
 - ▶ يزيد نصيب مساحة الحيازات الأقل من خمسة فدان عن نصف مساحات الحيازات بمنطقة الدراسة حيث تمثل (53,4%) عام 2010م ، في حين كانت تمثل هذه النسبة (37%) من جملة مساحة الحيازات الزراعية في المحافظة عام 1960م .
 - ▶ كما نجد ان نصف حيازات محافظة الشرقية (51,6%) تقل عن الفدان الواحد عام 2010م ، في حين كانت هذه الفئة تمثل 16,3% من جملة عدد الحيازات بمنطقة الدراسة عام 1960م .
 - ▶ أما باقى عدد الحيازات بالفئات الأخرى تمثل نحو(6,3%) يحوزون 46,6% من جملة مساحة الحيازات الزراعية بمنطقة الدراسة عام 2010م ، في حين كانت هذه النسبة من عدد الحيازات تبلغ (17,5%) يحوزون أكثر من نصف المساحة (63%) عام 1960م .

يعنى هذا أن هناك فاقداً اقتصادياً كبيراً نتيجة التعامل مع حيازات صغيرة، يزداد عددها بالتالى يزداد عدد الحائزين ، وأن الحيازات التي تدخل في عداد الأطار الأقتصادي المعقول ضئيلة إلى حد كبير(6,3%) ، بل يمكن القول أن نصف حيازات محافظة الشرقية (51,6%) تقل في متوسط مساحتها عن الفدان الواحد عام 2010م ، في حين تستحوذ هذه المساحة على 11,8% من جملة مساحة الحيازات الزراعية بمحافظة الشرقية عام 2010م

رابعاً: مشكلة التفنتت الحيازي بمنطقة الدراسة :

يمكن تعريف التفنتت الحيازي بأنه تقسيم الحيازة الزراعية الواحدة إلى العديد من الوحدات المجزأة التي لا يتحقق من خلالها المنافع المرجوة من الأرض⁽¹⁾ ، فترتب عليه مشكلة التبعض الحيازي.

ومن خلال دراسة الملحقين (1)، (2) ، والشكلين (9)، (10) يتضح ما يلي:

1- تبين من دراسة خصائص الحيازة الزراعية بمحافظة الشرقية وتطورها، أن أعداد القطع الزراعية زادت من 371 ألف قطعة عام 1960م إلى 673,7 ألف قطعة عام 2010م، وبذلك فقد زادت أعداد القطع بنسبة 81,5% من سنة الأساس 1960.

2- فى المقابل لم تتعدى نسبة الزيادة التى طرأت على مساحة الحيازة الزراعية فى منطقة الدراسة خلال نفس الفترة عن 41% ، ونتيجة لذلك تعرضت الحيازة الزراعية للتفتت وصغر متوسط مساحة القطع من 1.8 فداناً عام 1960م إلى 1.4 فداناً عام 2010م ، أى أنخفضت بنحو 0.4 فداناً .

3- كما يتضح الزيادة الواضحة فى عدد حيازات القطعة الواحدة عام 2010م عن عام 1960م وخاصة فى الفئة الحيازية أقل من فدان والتي تزداد بعدد حوالى 4505 حيازة سنوياً. كما تزداد مساحتها أيضاً بحوالى 1839 فدان سنوياً مما يدل ذلك على التفتت الشديد فى الحيازات.

4- فى حين نلاحظ انخفاض مساحة الحيازات التى تتكون من أربع قطع عام 2010م عن عام 1960م وخاصة فى الفئة الحيازية 50 فدان فأكثر حيث تنخفض مساحتها بحوالى - 1528 سنوياً.

5- بينما شكلت عدد الحيازات التى تتكون من قطعتين نسبة 14.6% بمساحة 26.3% عام 2010م ، فى حين كان عددها يمثل 10.5% ومساحتها 22.3% عام 1960م .

6- ووجد أن نسبة عدد الحيازات التى تتكون من ثلاثة قطع تمثل نحو 4% ويبلغ مساحتها 12.8% عام 2010م ، بينما كان يمثل عددها 9% ومساحتها 21.1% عام 1960م.

7- وأخيراً قد بلغ نسبة عدد الحيازات التى تتكون من أربع قطع 0.6% فقط بمساحة تبلغ 2.4% وذلك عام 2010م ، فى حين نجد أن عدد الحيازات التى تتكون من أربع قطع كانت تمثل 7.4% ومساحتها 32.8% عام 1960م.

وقد ترتب على تعدد أعداد القطع المكونة للحيازة الواحدة فى نفس الوقت الذى تتسم فيه الحيازة بصغر وضآلة مساحتها إلى مزيد من صغر وتفتت مساحة قطع الحيازات ومن ثم أدى إلى مزيد من المشكلات الناتجة عن تجزئة الحيازة فى فئات مساحية صغيرة.

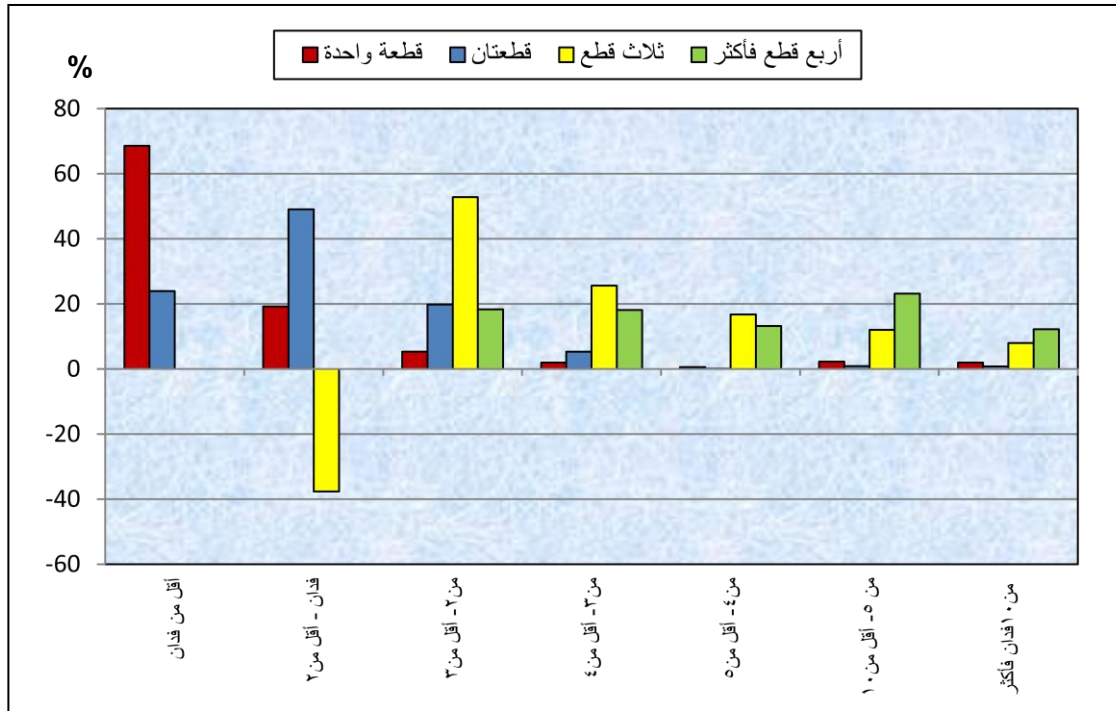
8- فضلاً عن ذلك لوحظ أن هذه المشكلة أمتدت إلى الفئات الحيازية البالغ مساحتها خمسة أفدنة فأكثر، إذ بلغ نصيبها من جملة عدد القطع الزراعية عام 2010م حوالى 7,6% ، فى المقابل بلغ نصيبها من جملة مساحة الحيازات الزراعية 46.6% ، ونتج عن ذلك كبر مساحة الحيازات الزراعية والقطع الزراعية بها ، حيث بلغ متوسط أعداد القطع الزراعية بهذه الفئة 1.6 قطعة/فدان ، بمتوسط مساحة قدرها 8.7 فدان للقطعة .

9- فى حين نجد أن الفئات الحيازية البالغ مساحتها خمسة أفدنة فأكثر، بلغ نصيبها من جملة عدد القطع الزراعية عام 1960م حوالى 23.9% ، فى المقابل بلغ نصيبها من جملة مساحة الحيازات الزراعية 63% ، فكانت تتميز بكبر مساحة الحيازات الزراعية والقطع الزراعية بها ، حيث بلغ متوسط أعداد القطع الزراعية بهذه الفئة 3.4 قطعة/فدان ، بمتوسط مساحة قدرها 4.8 فدان للقطعة .

ونستخلص من ذلك أن التفتت مشكلة تواجه كل فئات الحيازة الزراعية، وبحساب العلاقة بين متوسط مساحة الحيازة ومقدار تفتتها ، تبين أنه سمة كل فئات الحيازة بصرف النظر عن مساحتها، وبقياس معامل الارتباط بين متوسط مساحة الحيازات وعدد القطع المكونة لها وجد أن هذا المعامل بلغ (-0,1)، وهو ارتباط سلبي ضعيف يفسر سلبية العلاقة بين المتغيرين .

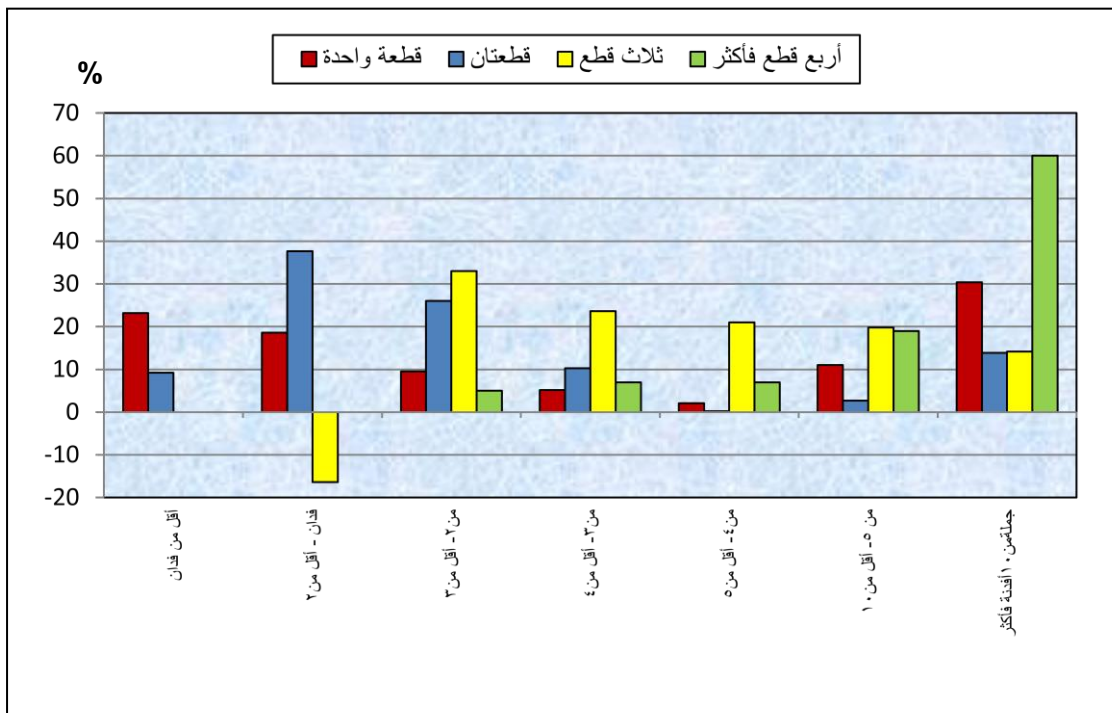
وفى النهاية يعتبر انخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية هو نتيجة لعدد من المتغيرات ساهمت فى تفتت وصغر مساحة الحيازة الزراعية سوف نوضحها فى الصفحات التالية بالتفصيل .

(1) نجلاء أحمد على، "تغير الحيازة الأرضية الزراعية فى مركز الباجور-منوفية خلال النصف الثانى من القرن العشرين"، رسالة ماجستير غير منشورة 2010، ص 306/ كلية الآداب جامعة المنوفية، 2009



من عمل الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق (1)

شكل (9) التغير السنوي في عدد الحيازات الزراعية موزعة حسب عدد القطع وفئات الحيازة بمحافظة الشرقية لعامي 1960-2010



من عمل الطالبة اعتمادا على بيانات الملحق (2)

شكل (10) التغير السنوي في عدد الحيازات الزراعية موزعة حسب عدد القطع وفئات الحيازة بمحافظة الشرقية لعامي 1960-2010

خامساً: اسباب مشكلة التففت الحيازى.**1- زيادة عدد السكان:-**

لاشك أن كثافة السكان من أبرز العوامل المؤثرة فى مساحة الحيازة ونوعها ومقدار تفتتها وصور أستغلالها ، وإذا ربطنا بين تطور عدد السكان وتطور مساحة الحيازات الزراعية كما هو مبين من الجدول (6) والشكل (11) يتضح أن عدد السكان زاد بنسبة تعادل 247,7% فى الفترة من عام 1960م إلى عام 2014م، أى تضاعف عددهم بما يزيد على ثلاث مرات ، بينما زادت مساحة الأراضى الزراعية بنسبة 34,8% ، فترتب على زيادة عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة التى طرأت على مساحة الأراضى الزراعية تناقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من 0,3 من الفدان إلى 0,1 من الفدان فى تلك الفترة ، ونستنتج من ذلك أن الزيادة المستمرة لأعداد السكان والتى تفوق زيادة مساحة الأراضى الزراعية أدت إلى مزيد من الضغط السكانى على الأراضى الزراعية وأنخفاض نصيب الفرد منها .

جدول (6) تطور إجمالى عدد السكان و مساحة الأراضى المنزرعة ومتوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية بمحافظة الشرقية خلال الفترة من (1960-2014)

السنة	1960	1976	1986	1996	2006	*2014
عدد السكان (1)	1819798	2617938	3414308	4281068	5354041	6327562
مساحة الأراضى المنزرعة بالفدان (2)	615209	1028833	681436	751242	808432	829586
متوسط نصيب الفرد بالفدان	0,34	0,39	0,20	0,18	0,15	0,13

المصدر : (1) من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج النهائية لسكان محافظة الشرقية ، تعدادات مختلفة -الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الأحصائى السنوى ، إصدار سبتمبر 2014، ص14

(2) وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى للسنة الزراعية 1960/1961 الجزء الأول القسم الثانى، القاهرة 1967م ، ص11

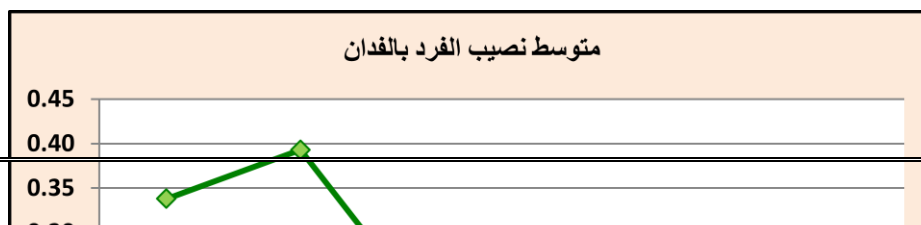
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 1976م، القاهرة 1980، ص10، 54،87

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 1986م، القاهرة 1989، ص8، 43

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المساحة المحصولية والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 1996م، القاهرة 1998، ص5، 79

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المساحة المحصولية والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 2006م، القاهرة 2008 ص89، 18

- *تقدير لعدد السكان والمساحة المنزرعة ، المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المساحة المحصولية والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام 2014م، القاهرة 2016 ص19، 168



شكل (10) تطور متوسط نصيب الفرد من مساحة الرأضى الزراعية بمحافظة الشرقية خلال الفترة من 1960-2014

2- قوانين الإصلاح الزراعى:-

أتبعت العديد من الدول برامج وسياسات الإصلاح الزراعى وهو الأمر الذى أدى إلى تفتت الحيازات الزراعية الكبيرة والتي كانت مملوكة من قبل للأقطاعيين، وذلك من خلال إعادة توزيعها على المزارعين لتحقيق العدالة الإجتماعية⁽¹⁾.

* القانون رقم 187 لسنة 1952: والذى جعل الحد الأقصى لملكية الفرد 200 فداناً مع جواز التصرف فى مساحة 100 فداناً للأولاد القصر، وبعد أقصاة 50 فداناً للولد الواحد.

* القانون رقم 127 لسنة 1961: الذى عدل من حجم ملكية الفرد بما لا يتجاوز 100 فدان للعائلة الواحدة سواء كانت هذه الأراضى زراعية أو بور أو صحراوية على أن يكون له الحق بالتصرف فى أى زيادة عن هذا القدر إلى صغار الزراع.

* القانون رقم 15 لسنة 1963: الذى قضى بحظر تملك الجانب للأراضى الزراعية أو قابلة للزراعة أو بور أو صحراوية وأستيلاء الدولة على ما يملكونه من هذه الأراضى.

* القانون رقم 50 لسنة 1969: والذى حدد حجم ملكية الأرض الزراعية أو الأراضى البور أو الصحراوية ب(100 فدان) للأسرة (الزوج والزوجة والأولاد القصر) وب(50 فدان) للفرد الذى لا يدخل ضمن الأسرة حسب هذا التعريف.

* القانون رقم 152 لسنة 1961: والذى يقضى بالاستيلاء على أراضى الوقف الاهلى والوقف على غير الاعمال الخيرية التى كانت توفرها وزارة الاوقاف بقصد تحويلها إلى ملكيات صغيرة توزع على صغار المزارعين⁽²⁾.

وقد ترتب على إصدار القوانين المتتالية استيلاء الدولة على الأراضى الزراعية التى تزيد عن الحد الأقصى لكل مالك وتوزيعها على صغار المزارعين، بحيث أصبح لكل مزارع ملكية صغيرة (لا تقل عن 2 فدان ولا تزيد عن 5 أفدنة) ، اعتمد الإصلاح الزراعى فى توزيع الأراضى للمنتفعين وتقسيمها إلى ثلاث قطع زراعية، كل منها فى حوض يتم زراعة كل حوض بمحصول مختلف فى دورة زراعية، تحت إشراف جمعيات

(1) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "سياسات رفع متوسط الحيازة الزراعية فى مصر"، مارس 2006، ص 12

(2) إيمان طه اسماعيل، حيازة الأراضى الزراعية فى مصر "دراسة فى جغرافية الزراعة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة 2008، ص 263-271

الإصلاح الزراعى، وباقى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها، فقد قامت الدولة فى البداية بتأجيرها للمنتفعين، ثم تم بيعها لهم بعد ذلك بأسعار منخفضة عن قيمتها الحقيقية، مما أثرت هذه القوانين على تفتت الحيازات الزراعية بما لا يساعد على استخدامها الاستخدام الأمثل.

ويتضح مما سبق أن قوانين الإصلاح الزراعى لم تصل إلى حل جزرى لمشكلة صغار الحائزين ، فمع كل تحديد للحد الأقصى للحيازة تقوم بتوزيع المساحات الزائدة على صغار الفلاحين، وبذلك أضافت هذه القوانين عدداً كبيراً من الحائزين، وعدم تنفيذ من نص عليه قانون الإصلاح الزراعى المتعلق بعدم تقسيم الأراضى الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة، بل إن الإصلاح الزراعى أول من نقض ما جاء فى القوانين عندما وزع الأرض المستولى عليها على صغار المزارعين بواقع 3:2 أفدنة لكل حيازة ، وفى صورة أكثر من قطعة زراعية للحيازة الواحدة ، كما سمحت قوانين الإصلاح الزراعى بتوريث الأراضى الزراعية ونتيجة لذلك فقد تم تفتت الحيازات المستأجرة جيلاً بعد جيل مما ضاعف من التفتت والبعثرة فى الحيازة الزراعية ، ومن هنا يتضح أن الإصلاح الزراعى كان له دور فى زيادة مشكلة صغر مساحة الحيازات الزراعية وتفتتها.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- 1- أثرت الزيادة السكانية علي إنخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية مما يشكل عقبة أمام سياسة التنمية المستدامة للريف بصفة عامة وسياسات وبرامج تطوير الزراعة بصفة خاصة.
- 2- ترتب على ظاهرة التفتت الحيازي صعوبة إجراء الإصلاحات والتحسينات الضرورية للأرض والحد من التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية بطريقة اقتصادية بالإضافة إلى فقد مساحات كبيرة بسبب الحدود والفواصل بين الحيازات، فضلاً عن وجود هدر كبير فى المياه نتيجة تعدد فتحات الري ، وكذلك صعوبة وضع دورة زراعية مناسبة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية .
- 3- استمرار ظاهرة التفتت الحيازي سيؤدي حتماً إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى وارتفاع الفجوة الغذائية فعلى الرغم من جهود الدولة المبذولة لزيادة مساحة الرقعة الزراعية خلال السنوات الماضية ، إلا ان معدل الزيادة السكانية خلال تلك الفترة كان أكبر من معدل زيادة الأراضى الزراعية .
- 4- ضعف مساهمة الحيازات الصغيرة فى الصادرات الزراعية .

ثانياً : التوصيات

- 1- العودة إلى تطبيق الدورة الزراعية بمنطقة الدراسة والتي تعالج مشكلة تفتت الحيازة وصغر مساحتها.
- 2- اتباع نظام التجميع الزراعى حيث يتم تجميع المساحات المفتتة فى وحدات إنتاجية كبيرة حتى يمكن القضاء على مشكلات تفتت الملكية، وبالتالي إمكان تطبيق أسلوب الميكنة للعمليات الزراعية وسهولة ريها ومن ثم إمكانية تنفيذ التركيب الحصىلى المناسب والذى يحقق أعلى دخل ممكن.
- 3- لا بد من استصلاح الاراضى الزراعية بالمناطق الهامشية .
- 4- إصدار قانون صارم يمنع التعدى على الأراضى الزراعية ذات انتاجية عالية والتي يصعب تعويضها مرة أخرى مهما زادت مشروعات الاستصلاح للاراضى الصحراوية .
- 5- توسع دور الائتمان الزراعى فى حل مشكلة صغر مساحة الحيازات .
- 6- لا بد من تحديد حد أدنى وأعلى للملكية الزراعية وأنشاء بنوك يمكن من خلالها مواجهة مشكلات الحيازة الزراعية .

ملحق (1) عدد الحيازات الزراعية موزعة حسب عدد القطع وفئات الحيازة فى محافظة الشرقية لعامى 1960-2010

عدد القطع عام 2010	عدد القطع عام 1960	أربع قطع فأكثر				ثلاث قطع				قطعتان				قطعة واحدة				الفئات الحيازية
		%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	
281858	34110	0.0	0	0	354	0	0	0	1405	23.9	283	19573	5418	68.6	4505	242712	17480	أقل من فدان
182738	68954	0.0	0	0	3239	-	47	8941	6569	49.1	581	40293	11222	19.2	1261	75329	12276	فدان - أقل من 2
97279	87624	18.3	86-	1174	5452	52.8	66-	8633	11948	19.8	234	20463	8776	5.3	349	25758	8304	من 2- أقل من 3
44213	57698	18.1	85-	1064	5310	25.6	32-	4177	5779	5.3	63	8130	4961	2.0	130	11166	4677	من 3- أقل من 4
16680	34024	13.2	62-	481	3594	16.8	21-	1574	2615	0.1	1	2778	2738	0.6	41	4478	2446	من 4- أقل من 5
622768	282410	65.0	305-	2719	17949	80	-	23325	28316	98.2	1162	91237	33115	95.7	6285	359443	45183	جملة أقل من 5 فدان
32578	57564	23.2	109-	938	6371	12	15-	2754	3524	0.9	11	4615	4049	2.3	151	11334	3795	من 5- أقل من 10
13494	18176	6.8	32-	382	1960	2.4	3-	865	1011	0.6	7	1459	1103	1.6	108	6453	1076	من 10 - أقل من 20
4273	8129	3.2	15-	110	852	3.2	4-	268	459	0.4	5	658	404	0.4	23	1713	549	من 20 - أقل من 50
659	4936	2.1	10-	4	480	2.4	3-	50	194	0.3-	3-	109	234	0.0	2-	276	382	من 50 فداناً فأكثر
18426	31241	12.2	57-	496	3292	8	10-	1183	1664	0.8	9	2226	1741	2.0	129	8442	2007	جملة من 10 فدان فأكثر
673772	371215	100.0	469-	4153	27612	100	-	27262	33504	100.0	1183	98078	38905	100.0	6565	379219	50985	الاجمالى

ملحق (2) مساحة الحيازات الزراعية موزعة حسب عدد القطع وفئات الحيازة فى محافظة الشرقية لعامى 1960-2010م بالفدان

مساحة القطع متوسط م 2010	مساحة القطع 1960م	أربع قطع فأكثر				ثلاث قطع				قطعتان				قطعة واحدة				الفئات الحيازية
		%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	%	التغير سنوياً	2010	1960	
0.4	0.4	0.0	0	0	279	0.0	0	0	1001	9.2	183	12527	3398	23.2	1839	9998 2	8030	أقل من فدان
0.8	0.7	0.0	0	0	5025	16.4	68	12761	9348	37.7	749	52699	1524 3	18.6	1474	8901 7	1530 4	فدان - أقل من 2
1.3	0.9	5.0	197-	2775	12634	33.0	137-	19947	2680 8	26.0	516	45503	1971 3	9.5	755	5573 5	1798 6	من 2- أقل من 3
1.8	1.2	7.1	283-	3526	17672	23.6	98-	13636	1856 0	10.3	204	25961	1576 6	5.2	410	3509 9	1461 2	من 3- أقل من 4
2.3	1.4	6.8	269-	2066	15538	21.0	87-	6718	1105 4	0.2	4	11625	1141 3	2.1	169	1857 5	1012 6	من 4- أقل من 5
0.8	0.9	21.6	856-	8367	51148	66.0	274-	53062	6677 1	83.4	1656	14831 5	6553 3	58.5	4647	2984 08	6605 8	جملة أقل من 5 أفدنة
3.6	2	18.7	741-	6038	43092	19.8	82-	17139	2124 4	2.7	53	28182	2550 8	11.0	877	6719 1	2333 3	من 5- أقل من 10
8.4	3.7	10.6	422-	4960	26045	13.3	55-	11367	1413 5	4.7	94	18943	1422 9	16.3	1296	7742 2	1260 8	من 10 - أقل من 20
17.2	8.1	10.7	423-	3045	24175	32.5	135-	7713	1447 0	6.6	131	18219	1168 5	7.3	577	4450 0	1564 5	من 20 - أقل من 50
211.3	36.3	38.5	- 1528	521	76926	31.6-	131	32278	2570 4	2.6	52	36326	3372 9	6.9	545	7010 8	4287 7	من 50 فداناً فأكثر
236.9	48.1	59.8	- 2373	8526	12714 6	14.2	59-	51358	5430 9	13.9	277	73488	5964 3	30.4	2418	1920 30	7113 0	جملة من 10 أفدنة فأكثر
1.4	1.8	100.0	- 3969	2293 1	22138 6	100.0	415-	12155 9	1423 24	100.0	1986	24998 5	1506 84	100.0	7942	5576 29	1605 21	الاجمالى

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشؤون الاقتصادية ، التعداد الزراعى لمحافظة الشرقية عام 1961/1960م ، الجزء الأول القسم الأول ص 99، المتوسط من حساب الطالبة.

المراجع والمصادر :**أولاً: المراجع والمصادر العربية**

- 1- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعي ، محافظة الشرقية، للسنة الزراعية 1961/1960.
 - 2- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعي ، محافظة الشرقية، للسنة الزراعية 1982/1981.
 - 3- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعي ، محافظة الشرقية، للسنة الزراعية 1990/1989.
 - 4- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعي ، محافظة الشرقية، للسنة الزراعية 2000/1999.
 - 5- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، التعداد الزراعي ، محافظة الشرقية، للسنة الزراعية 2010/2009.
 - 6- مديرية الزراعة بالشرقية ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة ، عام 2014
 - 7- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة 1980، الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية عام 1976م.
 - 8 - _____ (1989) :الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية لعام 1986م.
 - 9- _____ (1998) :الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية لعام 1996م.
 - 10- _____ (2008) :الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية لعام 2006م.
 - 11- _____ (2011) :الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية لعام 2010م.
 - 12- _____ (2016) :الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية لعام 2014م.
 - 13- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، التعداد العام للسكان والأسكان والمنشآت ، النتائج النهائية محافظة الشرقية .
 - 14- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،الكتاب الإحصاء السنوي لعام 2010.
 - 15- نجلاء أحمد على، "تغير الحيازة الأرضية الزراعية في مركز الباجور- منوفية خلال النصف الثاني من القرن العشرين" ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة المنوفية، 2010/2009.
 - 16- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "سياسات رفع متوسط الحيازة الزراعية في مصر" ، مارس 2006.
 - 17- محمد حلمي جعفر، " توصيف الحيازة الزراعية كعنصر من إطار النمط العام للزراعة المصرية" ، المجلة الجغرافية ، العدد 13، القاهرة ، 1981م.
 - 18- إيمان طه اسماعيل، حيازة الأراضي الزراعية في مصر "دراسة في جغرافية الزراعة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة 2008.
 - 19- رمزي إبراهيم راشد ، تطور الحيازة الزراعية بناحية السلامية وأثرها الإقتصادي والاجتماعي، مجلة الجغرافيا والتنمية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد التاسع عشر، 1999
 - 20- عزة محمد عطية ،نظم حيازة الأراضي الزراعية وعلاقتها بأنماط الاستغلال الزراعي في دلتا النيل خلال القرن العشرين، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، 1995
- 19-AL Y hodhoud"An economic study for rental relationships of agricultural according to rent patterns " Zagazig journal research ,vol, 19 faculty of agricultural University ,Egypt,1992
- 20-David grigg, An introduction to agricultural geography , London ,1995

[Type text]

[Type text]

[Type text]

21- K Nicholas hopkins and kirsten westergaard, Directions of change in rural Egypt the American university , cairo , Egypt .

22- David grigg, an introduction to agricultural geography, London,1995